

في التحليل السنوي

موديز تمهد لرفع تصنيف مصر

الاحتياطات تغطي الالتزامات الخارجية على مدى 3 سنوات مقبلة

السنة المالية 2021 قبل استئناف اتجاهها الهبوطي بعد ذلك، لافتة في الوقت نفسه إلى أن المسار التنافسي لنسبة الدين مرتبة في مواجهة مجموعة من الصدمات، منها صدمة النمو السلبية والممتدة والتي تعد الأكثر أهمية حالياً.

وعلى صعيد مخاطر القطاع المصرفي، توقعت موديز أن تتأثر جميع البنوك بالصدمة الاقتصادية التي أحدثتها جائحة فيروس كورونا، والتي ستؤثر سلباً على الاقتصاد المصري من خلال كبح عائدات السياحة، وخفض الاستثمار الأجنبي المباشر، وإبطاء تدفق التحويلات والضغط على العملة المحلية.

ورجحت أن يؤدي ذلك إلى انخفاض توليد الأعمال، وزيادة القروض المتعثرة البالغة نحو 4.1 % في مارس 2020، وربما تجدد ضغوط السيولة بالعملة الأجنبية، متوقعة في الوقت نفسه دعم الاستقرار المالي من خلال تمويل محلي مستقر وسيولة عالية بالعملة المحلية. وأشارت إلى أنه رغم الضغوط المحتملة بالقرض المتعثرة، فإن لثني استثمارات البنوك تعتبر ضمن الأقل خطورة، وتتمثل في الأوراق المالية الحكومية والتقديرة والإيداعات بين البنوك، لافتة إلى أن الربحية ستكون مرتبة في ظل استثمارات البنوك في الأوراق المالية الحكومية بعوائد أعلى في ظل البيئة الحالية. كما توقعت موديز أن تظل الهوامش الرأسمالية مستقرة على نطاق واسع، بدعم من تخفيض توزيعات الأرباح.

الاقتصاد مدعوم بإنتاج الطاقة في ظل استمرار الاكتشافات بالبحر المتوسط

النمو الأكثر شمولاً سيعتمد على ارتفاع معدل التوظيف خاصة بين النساء

تطبيق ضريبة القيمة المضافة وإصلاح دعم الطاقة، تجعل الإصلاح المالي مستداماً بينما سيتم تخفيض فاتورة الفائدة تدريجياً بما يتماشى مع توجهات البنك المركزي لاستهداف التضخم في ظل نظام سعر الصرف المرن. وتوقعت موديز ارتفاع نسبة الدين الحكومي العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من 90 % في

ونسبة بطالة الشباب الأعلى من المتوسط خاصة بين الخريجين. وأضافت أن العوائق الهيكلية التي تتخذ شكل مصالغ مكتسبة طويلة الأمد تعقد المسار نحو نموذج نمو شامل يقوده القطاع الخاص، مشيرة في الوقت نفسه إلى أن اتفاق التمويل الجديد مع صندوق النقد الدولي ومدته عام واحد بقيمة 5.2 مليار دولار والذي تمت الموافقة عليه في يونيو، يدفع تجاه توسيع وتعميق الإصلاحات الهيكلية والتنافسية التي بدأتها الحكومة في إطار الاتفاق السابق مع الصندوق الذي اكتمل في يوليو 2019.

وأشارت موديز إلى أن الحكومة تعزز إصدار تقرير محدث عن الوضع المالي للشركات المملوكة للدولة والهيئات الاقتصادية التي تتولى استثمارات نيابة عن الحكومة في سبيل تعزيز دور القطاع الخاص، كما تعزز تقديم مسودة تعديلات على قانون المنافسة المصري بحلول نهاية ديسمبر، وكذلك تقديم قانون الجمارك الجديد بحلول مارس 2021، والذي يهدف إلى تقليل الحواجز التجارية غير الجمركية وتسهيل التجارة. ونوهت إلى أن الحكومة المصرية تهدف إلى الحفاظ على الفائض الأولي رغم أزمة وباء كورونا، وإن كان عند مستوى أقل مؤقتاً حتى يتحقيق 2 % تدريجياً مرة أخرى. وأكدت أن الإصلاحات الهيكلية، بما في ذلك

وتوقعت موديز أن يعاود الاقتصاد المصري تحقيق متوسط النمو المحقق قبل أزمة كورونا حول 5.5 % في الأجل المتوسط، على أن يتركز تأثير الأزمة في الربع الأخير من العام المالي المنتهي في يونيو الماضي، وأول ربعين من العام المالي الجديد وذلك بافتراض احتواء تداعيات الوباء على المستوى العالمي.

كما توقعت أن تبدأ السياحة -التي تمثل نحو 12 % من الناتج المحلي الإجمالي، و10 % من العملة ونحو 4 % من إجمالي عائدات النقد الأجنبي- في الانتعاش تدريجياً مع نهاية العام. وأوضحت أن التأثير السلبى الأكبر لأزمة وباء كورونا ينصب في السياحة والتجارة والتحويلات المالية، بينما يظل الاقتصاد مدعوماً بإنتاج الطاقة خاصة مع استمرار اكتشافات الغاز الجديدة في البحر المتوسط، والتي كان آخرها إعلان شركات إنبي وبي بي وتوتال عن اكتشاف جديد للغاز الطبيعي في المياه الضحلة. وأشارت موديز إلى أنه على المدى الطويل، سيعتمد النمو الأكثر شمولاً على ارتفاع معدل التوظيف -لا سيما بين النساء- لاستيعاب العدد الكبير من الوافدين الجدد إلى سوق العمل في ضوء معدل الخصوبة المرتفع نسبياً في مصر

توقعات بعودة الانتعاش للسياحة مع نهاية العام.. والتشغيل هو التحدي الأهم

المستويات المنخفضة نسبياً للديون الخارجية تدعم الوضع الائتماني

كما أن ارتفاع معدلات الفائدة من المحتمل أن يتسبب في تشديد شروط التمويل المحلي أو الخارجي على مصر. كما أشارت إلى عدد من المخاطر التي تواجه الاقتصاد المصري، في مقدمتها تأمين فرص العمل للوافدين الجدد إلى السوق، والذي يمثل تحدياً اجتماعياً طويل الأجل.

حايبي

توقعت مؤسسة موديز تحسين تصنيف الاقتصاد المصري في الأجل المتوسط، في حال استمرار القدرة على تحمل الديون وخفض الاحتياطات التمولية الإجمالية، المدعومة بسجل طويل من الإصلاحات الفعالة بإدارة المالية والاقتصادية وملف إدارة الدين، بالتوازي مع تحسن أداء سوق العمل والصادرات غير الهيدروكربونية.

وثبتت مؤسسة موديز مؤخرًا التصنيف الائتماني لمصر عند B2 مع نظرة مستقبلية مستقرة. وأوضحت في التقرير السنوي لتحليل الائتمان، أن الملف الائتماني لمصر يعكس الاقتصاد الضخم والمتنوع، وكذلك قاعدة تمويل محلية كبيرة واحتياطات من النقد الأجنبي، من المتوقع أن تكفي لتغطية الالتزامات الخارجية المستحقة على مدى السنوات الثلاث المقبلة.

وأشارت موديز إلى أن المستويات المنخفضة نسبياً للديون الحكومية الخارجية والمقومة بالعملة الأجنبية تدعم الوضع الائتماني لمصر، بالإضافة إلى وجود سوق محلية كبيرة توفر قاعدة تمويلية للحكومة.

وقالت موديز: التحدي الائتماني الرئيسي في مصر يتمثل في الاحتياجات التمويلية الحكومية السنوية الضخمة التي تتراوح بين 30 % و 40 % من الناتج المحلي الإجمالي.

MORE THAN SIXTY YEARS OF CONSTANT INNOVATION, AND STILL. THE DEVELOPER OF SARAI CITY
16750 | MNHD.COM

العملة الأمريكية تفقد حتى 4 قروش جديدة الجنيه يعزز مكاسبه أمام الدولار مع تزايد آمال التعافي من كورونا

شاهدة إبراهيم

سي العملة الأمريكية بواقع 4 قروش خلال تعاملات اليوم، مسجلاً 15.78 جنيه للشراء و15.88 جنيه للبيع، مقابل 15.82 جنيه للشراء و15.92 جنيه للبيع بختام أمس. وفقد الدولار أيضاً قرشين في كل من: قناة السويس والتنمية الصناعية، ليبلغ 15.80 جنيه للشراء و15.90 جنيه للبيع، مقارنة بمستوى 15.82 للشراء و15.92 للبيع أول أمس الثلاثاء.

كما خفض بنكا الأهلي المصري ومصر سعر صرف الدولار بواقع قرش واحد، ليصل إلى 15.81 جنيه للشراء و15.91 جنيه للبيع، مقابل 15.82 جنيه للشراء و15.92 جنيه للبيع أول أمس. وهبط الدولار قرشين على دفعتين في بنك كريدي أجريكول خلال تعاملات أمس الأربعاء، بإغلا 15.80 نحو 15.90 جنيه للشراء و15.92 جنيه للبيع، مقارنة مع 15.82 جنيه للشراء، و15.92 جنيه للبيع. وترجع سعر صرف الدولار قرشاً واحداً في بنوك: التجاري الدولي، والعربي الإفريقي، والإسكندرية ليصل إلى 15.80 جنيه للشراء و15.90 جنيه للبيع، بدلاً من 15.81 جنيه للشراء، و15.91 جنيه للبيع. كما خسر الدولار قرشاً في المصرف العربي الدولي متداولاً عند 15.79 جنيه للشراء و15.89 جنيه للبيع، مقابل 15.80 جنيه للشراء و15.90 نحو 15.90 جنيه للبيع بإغلاق الثلاثاء.

عزز الجنيه مكاسبه من جديد أمام الدولار خلال تعاملات أمس الأربعاء، وانخفضت العملة الأمريكية في غالبية بنوك الجهاز المصرفي، بعد استقرار دام لنحو يومين سبقه ترجمات تدريجية. يأتي المنحني الهبوطي للدولار وسط تزايد آمال التعافي من تداعيات أزمة فيروس كورونا التي أثرت بالسلب على عدد واسع من القطاعات الاقتصادية وفي مقدمتها السياحة. ويتزامن تراجع مع توالي التقارير الدولية الداعمة لقدرة الاقتصاد المصري على امتصاص تداعيات كورونا بصورة أفضل من مختلف الأسواق المجاورة والشبيهة. ونشر صندوق النقد الدولي أول أمس تقريراً عن الاقتصاد المصري، توقع فيه عودة معدلات النمو لصعودها المطرد في المدى المتوسط، وهلل من حدة المخاوف المرتبطة بالديون الحكومية المحلية والخارجية. وسجل المتوسط المرجح لسعر الصرف المعلن من قبل من البنك المركزي انخفاضاً قدره 1.4 قرش، ليبلغ نحو 15.7992 جنيه للشراء و15.8992 جنيه للبيع أمس الأربعاء، مقابل 15.8139 جنيه للشراء و15.9139 جنيه للبيع أول أمس الثلاثاء.

وتراجع سعر صرف الدولار خلال تعاملات أمس، خفض بنك إتش إس بي

وليد حسونة الرئيس التنفيذي لشركة المجموعة المالية فينانانس القابضة: فاليو تتعاقد مع أورديرا لطلب الطعام وتستهدف شريكاً آخر في قطاع الملابس

تغيير العلامة التجارية لطوكيو مارين فاملي تكافل خلال الفترة المقبلة

فاروق يوسف



وليد حسونة الرئيس التنفيذي لشركة المجموعة المالية فينانانس القابضة، التابعة للمجموعة المالية هيرميس

كشفت وليد حسونة، الرئيس التنفيذي لشركة المجموعة المالية فينانانس القابضة، التابعة للمجموعة المالية هيرميس، عن تعاقد شركة فاليو لخدمات البيع بالتسويق، التابعة للمجموعة مع شركة أورديرا العاملة في مجال طلب الطعام وبياتي هذا في ضوء توسعها وتمديد شراكاتها لتعزيز عملياتها في قطاع التمويل الاستهلاكي.

وتوفر شركة أورديرا تطبيقاً يتيح للمستخدمين إمكانية طلب الطعام ودفع ثمنه مسبقاً من المطاعم والكافيهات المتعاقد معها والتي وصل عددها حتى الآن 150 مطعمًا وكافيه. وقال حسونة في تصريحات لـ «نشرة حايبي»، إن هناك نمواً ملحوظاً في نشاط فاليو خلال الأشهر الماضية، وأنها تستهدف عقد شراكة جديدة مع إحدى العلامات التجارية العاملة في نشاط الملابس خلال الفترة المقبلة.

أضاف أن الشركة أصبحت تمتلك باقة متكاملة من الشركات العاملة في مجال الخدمات المالية غير المصرفية، لا سيما بعد بدء مزاولة نشاط شركة بداية للتمويل العقاري رسمياً منذ أوائل أغسطس الماضي، وإتمام اتفاقية شراء 75% من حصة شركة طوكيو مارين مصر فاملي تكافل

السويدي تتعاقد على إنشاء محطة محولات كهربائية بقيمة 355.5 مليون جنيه

اليورصة تتبع نظام الحسابات المجمع لسوق الشركات الصغيرة والمتوسطة

مبيعات الأجناب تهبط بالبورصة المصرية قرب مستوى 11200 نقطة

تنمية الصادرات بمول نقل 1253 ورشة من الغردقة إلى الحرفيين بفائدة 5%

وصول أولى رحلات شركة إيزي جت البريطانية إلى مطار الغردقة الدولي

أهم الأخبار اضغط على العناوين

تأجيل مشروعات للبتروكيماويات والغاز

بلومبرج: أرامكو تراجع خطاً توسعية بمليارات الدولارات للحفاظ على السيولة

القائمة وبناء منشآت بتروكيماوية عليها. وأضافت بلومبرج الشهر الماضي أن أرامكو علقت صفقة لبناء مجمع تكرير بتروكيماويات بقيمة 10 مليارات دولار في الصين. لكن أرامكو قالت إنها لا تزال ملتزمة ببناء المجمع.

الكبرى التي كانت تخطط لها أرامكو في مجالات جديدة -والتي تشمل بناء مصانع من الصفر- أصبحت قيد المراجعة، ومن المرجح أن تستثمر الشركة في الأصول الحالية. وأضاف أحد المصادر أن الخطة الجديدة لمشروع ينبع تتمثل في دمج بعض المصافي

وقالت للسنوات العديدة القادمة، وذلك في الوقت الذي خض فيه منافسو أرامكو مثل BP Plc و Royal Dutch Shell Plc مدفوعات المساهمين بعدما تسببت جائحة فيروس كورونا في انهيار الطلب على الطاقة. وقال مصدر بلومبرج إن جميع المشروعات

25% من محطة تكساس للغاز الطبيعي المسال التابعة لشركة Sempra Energy، والتي ستكلف عدة مليارات من الدولارات. وقالت بلومبرج إن التحويلات في خطط أرامكو تتزامن مع محاولات الشركة الحفاظ على تعهدا بدفع 75 مليار دولار أرباحاً

أرامكو المصنفة كأكبر شركة نفط في العالم، تعمل على تقليص خطتها لبناء مصنع لتحويل النفط الخام إلى كيماويات بقيمة 20 مليار دولار في ينبع شرق المملكة العربية السعودية. وأضافت أنها تراجع قراراً سابقاً بشراء

وقالت وكالة بلومبرج إن شركة أرامكو السعودية أجلت مشروعات للبتروكيماويات والغاز الطبيعي المسال بمليارات الدولارات سبباً لتوفير السيولة والحفاظ على توزيعات الأرباح بعد انهيار أسعار الطاقة هذا العام. ونقلت بلومبرج على لسان مصادر، أن

انتق... بوحدات وجيجابايتس وكمان سحب على جوائز قيمة وعربية مرسيدس C180 قبل أي حد